سلطة الشركات الحكوميّة

مناقصة علنية رقم 2023-02 للحصول على خدمات الاستشارة الاقتصادية المالية لصالح سلطة الشركات الحكومية

سلطة الشركات الحكومية تعمل بصفتها ممثلة للمالكين في سياق الشركات الحكومية، وتتولى المسؤولية عن حوالي 100 شركة حكومية تجارية وغير تجارية، والشركات التابعة والشركات بملكية مختلطة للحكومة وغيرها من الهيئات. لدى هذه الشركات يتم توظيف حوالي 60 ألف عامل، حيث تقدر قيمة كافة أصولها بحوالي 230 مليار شيكل وتبلغ قيمة إجمالي عائداتها حوالي 76 مليار شيكل. من بين الشركات الحكومية هناك بعض أكبر الشركات وأكثرها تشعبًا في الاقتصاد الإسرائيلي التي تعمل في مجالات البنى التحتية، والأمن، والطاقة، والتعليم، والسياحة وغير ذلك.

في إطار عملها المستمر، وكجزء من مهامها المتمثلة في تقديم الاستشارة للشركات الحكومية ومراقبتها، تلزم سلطة الشركات الحكومية بإجراء فحوصات اقتصادية لدى الشركات الحكومية في مواضيع مختلفة بما في ذلك: تنفيذ تقييمات القيمة، المرافقة الاقتصادية المالية
لمشاريع تجرى لدى الشركات الحكومية، المتابعة المستمرة لتنفيذ المشاريع من قبل الشركات الحكومية، تخطيط وتشكيل نماذج مالية والمرافقة المالية للشركات الحكومية التي تمر بصعوبات.

ترغب السلطة بالتعاقد مع ما يصل إلى 4 مستشارين حسب تقديرها الحصري، الذين سيرافقونها ويقدمون لها الاستشارة في المواضيع الاقتصادية والمالية المختلفة المتعلقة بقضايا مطروحة على طاولة السلطة، مع التركيز على مرافقة السلطة و/أو الشركات الحكومية في القضايا الاقتصادية والمالية ذات الصلة بالشركات الواقعة تحت مسؤولية السلطة.

1. شروط الحد الأدنى المهنية:

التجربة المثبتة في تنفيذ 10 أعمال، والتي اشتملت على المرافقة الاقتصادية للمشاريع لصالح هيئات تزيد دورة مدخولاتها عن 30 مليون شيكل، حيث تم تنفيذ ما لا يقل عن 5 أعمال من الـ 10 خلال السنوات الـ 5 الأخيرة. لهذا الغرض، "المرافقة الاقتصادية للمشاريع" تعني: تقييمات القيمة، دراسة الجدوى، المرافقة الاقتصادية المالية للمشاريع، المتابعة المستمرة لتنفيذ
المشاريع، التخطيط وبناء النماذج المالية، المرافقة الاقتصادية المالية للشركات التي تمر في صعوبات، المرافقة والمساعدة على إعداد خطط تجارية لصالح المشاريع/ الشركات الرئيسية أو تمويل المشاريع (project finance).

2. . أفراد الفريق الذين سيقدمون الخدمة المطلوبة:

درجة بكالوريوس أكاديمية معترف بها في الاقتصاد، المحاسبة أو إدارة الأعمال من مؤسسة تعليم عالٍ محلية أو مؤسسة تعليم عالٍ من خارج البلاد حصلت على إذن تقييم من هيئة تقييم الدرجات الأكاديمية من خارج البلاد في وزارة التربية والتعليم و/أو رخصة مدقق حسابات.

<u>سيتم رفض عرض لن يتم تقديمه بموجب أحكام هذه المادة رفضًا قاطعًا.</u> رغم ما تقدم ذكره، سيجوز لصاحب الدعوة التوجه إلى جميع مقدمي العروض أو بعضهم والطلب منهم استكمال التفاصيل والمستندات اللازمة ضمن هذا التوجه، التي وُجد أنها ناقصة بشكل مطلق أو أنه تم تقديمها بشكل جزئي، كل ذلك حسب تقدير صاحب الدعوة الحصري.

يشدد على أنه رغم واجب إرفاق كافة الشهادات والمستندات بالعرض، سيجوز للجنة المناقصات الخاصة بصاحب الدعوة، لكنها ليست ملزمة بذلك، وحسب تقديرها الحصري، السماح لمقدم عرض لم يرفق بعرضه شهادة و/أو مستند من تلك المذكورة في هذا الاستفسار استكمال إحضارها في إطار فترة زمنية سيتم تحديدها من قبل لجنة المناقصات، وذلك كلما تبيّن بوضوح من الشهادات و/أو المستندات المذكورة أعلاه، أنها كانت موجودة وسارية المفعول في موعد تقديم العرض على النحو المنصوص عليه في شروط الاستفسار.

حجم التعاقد لن يتجاوز مبلغ 1,000,000 ₪ يشمل ضريبة القيمة المضافة لجميع الفائزين مجتمعين لفترة التعاقد الأولى، بالتقسيم حسب تقدير السلطة. يحتفظ صاحب الدعوة بحق زيادة حجم التعاقد بمبلغ يصل إلى 1,000,000 ₪ يشمل ضريبة القيمة المضافة لفترة التعاقد الأولى. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ صاحب الدعوة بحق زيادة حجم التعاقد بمبلغ يصل إلى 4,000,000 ₪ يشمل ضريبة القيمة المضافة لجميع الفائزين مجتمعين، في كافة فترات الإمكانية، بالتقسيم حسب تقدير السلطة. صاحب الدعوة لا يلتزم بأي حجم كان، حيث سيتم تطبيق التعاقد حسب تقديره الحصري.

3. ستدوم فترة التعاقد مع الفائز سنة واحدة من تاريخ توقيع المفوضين بالتوقيع بالنيابة عن الدولة على اتفاقية التعاقد مع الفائز (يشار إليها فيما يلي بـ : "فترة التعاقد الأولى")، حيث يملك صاحب الدعوة حق تمديد فترة التعاقد بأربع فترات إضافية، لمدة سنة كل مرة، وكل ذلك رهنًا بموافقة لجنة المناقصات التابعة للسلطة بموجب لوائح واجب المناقصات، لعام 1993.

4. سيطلب من الفائز إحضار كفالة تنفيذ بنسبة 5% من حجم التعاقد خلال فترة التعاقد الأولى. من أجل إزالة الشك، يوضح بذلك أن شروط الحد الأدنى الواردة في مستندات المناقصة وُصفت بشكل عام فقط، وهي تخضع للتعليمات المفصلة ضمن مستندات المناقصة.

5. ينبغي تقديم العروض فقط إلى صندوق المناقصات الذي عنوانه هو "تلقي خدمات الاستشارة الاقتصادية - المالية لصالح سلطة الشركات الحكومية" التي سيتم نصبها في مكاتب سلطة الشركات الحكومية، عمارة البرج الحديقة التكنولوجية المالحة، الطابق 8، الغرفة 833 (ب) في التاريخ الموافق 27.06.2023 بين الساعات 9:00 صباحًا وحتى 14:00 ظهرًا.

6. ينبغي تحويل الأسئلة والاستفسارات عبر البريد الإلكتروني من خلال مستند word إلى ممثلة اللجنة القائمة على هذه المناقصة، السيد عديئيل رونين عبر العنوان: adielro@gca.gov.il حتى التاريخ الموافق 29.05.2023 عند الساعة 14:00 ظهرًا. السلطة غير ملزمة بالرد على الأسئلة التي سترد بعد هذا الموعد. لن يتم الرد على الاستفسارات الهاتفية.

يمكن تحميل كافة مستندات المناقصة مجانًا اعتبارًا من تاريخ نشرها من موقع مديرية المشتريات الحكومية وعنوانه www.mr.gov.il تحت عنوان المناقصات الوزارية.

يوضح بأن هذا الإعلان يتضمن معلومات عامة وأولية فقط. الشروط وبقية التفاصيل الملزمة بالنسبة لمناقصة اختيار المستشار الملائم هي على النحو الموضح في مستندات المناقصة.

لجنة المناقصات لا تلتزم باختيار أي عرض كان، وسيجوز لها إلغاء المناقصة بشكل كامل أو جزئي، أو رفضها لأسباب تتعلق بالميزانية، أو تنظيمية أو لأي سبب آخر - وفقًا لتقديرها الحصري.

في حالة وجود تناقض أو عدم ملاءمة بين صيغة هذا الإعلان وبين مستندات المناقصة، فإن المذكور في مستندات المناقصة هو الحاسم.

4. يتم نشر هذا الإعلان أيضًا باللغة العربية. في حالة وجود عدم ملاءمة بين الصيغتين باللغتين، فإن النص الوارد باللغة العبرية سيغلب.